اذا عرفت هذا واستيلاد الثاني قبل العجز وقع في ملكه ظاهرا فتبين نسب ولده
لكن اذا عجزت صار كان الكتابة لم يكن فظهر انه في الحقيقة وطء امة ولد الغير فصار استيلاد
الاولاد وقع غير متحر وكلاهما ام ولد له ويضمن نصف قيمتها الشريك ولا يكون ام ولد للشريك
لكن ولد الشريك ولد مغرور حيث وطيء معتقدا على انه ملكه فيكون حرا بالقيمة ويضمن تمام
عقرها واما عند هما فكتابة واستيلاد المكاتبة لا يتحرى فقبل العجز صارت ام ولد للاولاد
وانتقل نصيب الثاني اليه تفسخ الكتابة فان الكتابة ينفسخ بالاستيلاد فيما لا
يتصور به المكاتب فيكون وطء الثاني في غير ملكه فيجب عليه تمام العقر للاخذ للشركة
ولا يكون ولده حرا بالقيمة ويضمن الاول للشريك نصف قيمتها مكاتبة عند ابي يوسف
والاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي عليها من بدل الكتابة عند محمد رحمه الله
واذا تفسخت الكتابة في حصة الشريك عند هما قبل العجز وكلها مكاتبة للاول
بنصف البدل عند الشيخ اي منصور وكل البدل عند عامة المشايخ رحمهم الله واي
وقع العقر الواجب عند الشيخ اي عجز الولد لاختصاصها بمالها واعراضها وان لم يطرأ الثاني رقة الام
وقرارها فجزت بطل تدبيره في نصيبه وهو نصف الام والولد للاول وضمن الشريك نصف عقرها
ونصف قيمتها لانه تبين بالعجز انه ملك نصيب الشريك وقت الاستيلاد فالتدبير
وقع في غير ملكه بخلاف البيع لانه يعتقد الغرور فان حر رها اي المكاتبة المشتركة
احدهما غنيا فجر نصف نصف قيمتها لشريكه ورجع عليها هذا عند ابي حنيفة
وعندهما لا يرجع وهذا مبني على ان الساكت اذا ضمن المعتق يرجع عند ابي حنيفة
لا عندهما عبد لرجلين دبره احدهما ثم حرره الاخر عليا وهما اي حر رها احدهما غنيا ثم
ثم دبره الآخر اعتق المدبر اولا عند الشيخين اي في الحالين او ضمن شريكه الاكثر

في الاول فقط اعلم ان في المسئلة الاولى اذا الاولى فلثاني الاعتاق
او التضمين او الاستسعاء عند ابي حنيفة رحمه الله فاذا اعتق لم يبق له ولاية
التضمين والاستسعاء ثم بالاعتاق افسد نصيب المدبر فلان يعتق او يستسعى
او يضمن قيمة نيمة قنا او ثلثاها
المدبر ثلثا قيمة القن واذا ضمنه لا يتملكه لانه لو يتملك من ملكه ابي ملك والعان المسئلة
الثانية اذا اعتق الاول فللاخر الخيار ان شاء اذ دبره لم يبق له ولاية التضمين
بل بقي ولاية الاعتاق او الاستسعاء فولاية الاعتاق او الاستسعاء ثابتة في
المسئلتين والتضمين يختص بالاولى وعندهما اذا دبره احدهما فاعتاق الاخر
باطل لان التدبير لا ينجري عندهما فيملك نصيب صاحبه بالتدبير
ويضمن نصف قيمة قنا موسرا كان او معسرا لانه ضمان تملك فلا تختلف
باليسار والعسار وان اعتقه احدهما فتدبير الآخر باطل لان
الاعتاق لا يجري فيضمن نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى
العبد ان كان معسرا الآن هذا ضمان اعتاق فيختلف باليسار
والعسار

باب الموت والعجز. مكاتب عجزت عن نجم ان كان

لو وجد حصل له لا يعجز الحاكم الا ثلثة ايام اي ان مضت ثلثة ايام ولم يؤد فان
حصة ذلك النجم حكم اي ان لم يكن له وجه حصل عجز وهذا عند
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله لا يعجز حتى يتولى عليه حجابه فسخها
بطلب سيده او سيده برضاه اي فسخها سيد برضاء المكاتب وعاد رقيقا
وما في يده لسيده فان مات عتق وفاء اي عن مال بقي ببدل الكتابة لم يفسخ

Copyright © King Saud University